

# تحرك عاجل

أفرجوا عن الناشطة الحقوقية السعودية نسيمه الساده

في مارس/آذار 2021، أيدت محكمة الاستئناف في الرياض الحكم ضد المدافعة السعودية عن حقوق الإنسان، نسيمه الساده، مؤكدة الحكم النهائي بسجنها لمدة خمسة أعوام يليها منع من السفر لمدة خمسة أعوام أخرى. وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، طعت نسيمه الساده في الحكم الصادر بحقها، والذي استند إلى قوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية، لكن الجرائم التي زعم بأن الناشطة ارتكبتها لم تذكر في منطوق الحكم على نحو محدد. وفي ضوء ذلك، تُحتج نسيمه الساده لاشيء سوى نشاطها السلمي في مجال الحقوق المدنية والسياسية، ودعوتها إلى أعمال حقوق النساء وإنهاء النظام القمعي لـ "ولاية الرجل" في البلاد.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

الفاكس: +966 11 403 3125 (يرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك،

تحية طيبة وبعد،

في مارس/آذار 2021، أُيِّت محكمة الاستئناف في الرياض الحكم بحق نسيمة السادة، المدافعة السعودية عن حقوق الإنسان، مُشيرةً إلى أن الحكم بات الآن نهائياً، ما لا يدع أمام السادة أي سُبُل أخرى للجوء إلى العدالة. وكانت المحكمة الجزائية في الرياض قد أصدرت في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، حكماً بسجن السادة لمدة خمسة أعوام، مع تعليق جزئي لتنفيذ عامين من مدة العقوبة، يليها منع من السفر لخمس أعوام أخرى. وجاء حكم المحكمة في أعقاب محاكمة شابتها انتهاكات جسيمة لحقوق السادة في مُراعاة الأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المُطوّل الذي قد يبلغ حد التعذيب.

وفي الواقع، بدأت محنة نسيمة السادة في يوليو/تموز 2018، حينما اعتُقلت تعسفياً، واحتُجزت لما يقرب من عام واحد من دون أن تُوجّه لها أيُّ تُهم أو تُقدّم إلى المحاكمة. وبعد مرور عام، اتُّهمت السادة بارتكاب جرائم غير محددة، استناداً إلى نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ما يُوضح أنها تُلاحق قضائياً لمجرد قيامها بأنشطةٍ سلميةٍ متعلقة بحقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد، دعوتها إلى إعمال الحقوق المدنية والسياسية وحق النساء في قيادة السيارات، وذلك قبل إلغاء المملكة الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات في يونيو/حزيران 2018.

ونسيمة السادة امرأة سعودية باسلة كرّست حياتها للدعوة إلى التغيير السلمي؛ وها هي تدفع ثمن ذلك بما تقاسيه من ألم الافتراق عن أسرتها والعزلة والانتهاكات المستمرة لحقوقها، بسبب أنشطتها السلمية؛ فما كان ينبغي أن تُسجن في المقام الأول، بل يجب أن تنعم بالوجود مع أسرتها وأبنائها الثلاثة وزوجها المريض، لاسيما في خلال شهر رمضان الكريم.

في ضوء ما تقدّم، نحثّ جلالكم على الإفراج فوراً، من دون قيدٍ أو شرط، عن نسيمة السادة، وإلغاء الحكم بإدانتها وسجنها؛ إذ أنها احتُجزت وحُكمت لمجرد دعوتها السلمية إلى تحقيق المساواة للنساء. ونحثكم أيضاً على احترام حق نسيمة السادة في حرية التنقّل عبر إلغاء حظر السفر المفروض عليها في الأعوام الخمسة المقبلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

نسيمة السادة معلّمة وناشطة في مجال حقوق الإنسان وأم لثلاثة أطفال، شاركت في حملات من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وحقوق النساء، وحقوق الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية لعدة أعوام. وترشّحت للانتخابات البلدية في 2015، لكنها مُنعت من المشاركة. ونظّمت نسيمة السادة أيضاً الحملات للمطالبة بإعمال حق النساء في قيادة السيارات وإنهاء نظام "ولاية الرجل".

واحتُجرت نسيمة السادة دون أن تُوجّه لها أي تهمة أو تُقدّم إلى المحاكمة منذ يوليو/تموز 2018 وحتى يونيو/حزيران 2019، حينما مثلت أمام المحكمة في الجلسة الأولى من محاكمتها. وسُجنت نسيمة السادة في زنزانة انفرادية منذ فبراير/شباط 2019 حتى بداية 2020. وبسبب تصاعد الضغوط الدولية، استأنفت السلطات السعودية، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، محاكمات ناشطات معتقلات، كانت من بينهن نسيمة السادة، بعد تأجيلها لشهور واحتجازهن المطوّل من دون اتخاذ أي إجراءات بشأن محاكمتهن.

ولا تزال السلطات السعودية تحتجز الأفراد تعسفياً وتُحاكّمهم بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، وعملهم في مجال حقوق الإنسان، ومن بين هؤلاء، محمد البجادي، أحد الأعضاء المؤسسين لـ"الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" (حسم)، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، يُحتجز من دون أي تُهم أو محاكمة منذ مايو/أيار 2018، وسلمان العودة، وهو رجل دين إصلاحى يواجه الإعدام بموجب حكم صادرٍ على خلفية تعبيره السلمي عن آرائه.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 9 يونيو/حزيران 2021

يُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: نسيمة السادة (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/9874/2019/ar>